DP

الأمم المتحدة

Distr.
LIMITED

DP/1993/SCPM/L.3/Add.2
8 June 1993
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس إدارة برنامج
الأمم المتحدة الإنمائي

اللجنة الدائمة للمسائل البرنامجية
الدورة الأربعون
١-١٨ حزيران/يونيه ١٩٩٣، نيويورك

مشروع تقرير اللجنة الدائمة للمسائل البرنامجية عن اجتماعها المعقود خلال الدورة الأربعين لمجلس الإدارة، ١-١٨ حزيران/يونيه ١٩٩٣

المقرر: السيد توماس ستلزر (النمسا)

إضافة

الفصل الرابع - صندوق الأمم المتحدة للسكان

صندوق الأمم المتحدة للسكان

١ - قدم نائب المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان (البرنامج) استعراضا عاما موجزا للبرامج القطرية الـ ١٥ التي قدمت الى المجلس هذا العام للنظر فيها وإقرارها. وأشار الى أن برامج الصندوق استمرت في إيلاء اهتمام أكبر لتنفيذ قراري الجمعية العامة ٢١١/٤٤ و ١٩٩/٤٧، واللذين طلبت فيهما، في جملة أمور، الى وكالات ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة أن تعزز التنفيذ الوطني واللامركزية والنهج البرنامجي. واعترف الصندوق بأن الموارد البشرية المؤهلة هي شرط مسبق للتنفيذ الوطني. ولذلك فإن تعزيز القدرات الوطنية التقنية والادارية يشكل أحد أكثر المهام أهمية للبرامج القطرية للصندوق. ولجعل التنفيذ الوطني فعالا بدرجة أكبر، ولمساعدة الحكومات في وضع وتنفيذ ومراقبة وتقييم البرامج السكانية الوطنية، اعتمدت المكاتب الميدانية للصندوق أولا وقبل كل شيء على الخبراء الوطنيين. وقد استكمل هذا، بأفرقة الدعم القطري التابعة للصندوق ومصادر أخرى للمساعدة التقنية.

٢ - وأثنى وفدان على البرامج القطرية للصندوق بصفة عامة. وأعاد أحد الوفود تأكيد الطلب الذي تقدم به في العام الماضي بأن تشمل المقدمات التي يضعها الصندوق لكل برنامج قطري معلومات عن البنود الثلاثة التالية: (أ) حالة التنسيق فيما بين المانحين داخل البلد؛ (ب) احتياجات البلد من وسائل منع الحمل

100693 100693 93-33443

وكيف سيواجه البرنامج القطري المقترح للصندوق تلك الاحتياجات؛ (ج) العوامل الحاسمة التي تسهل أو تقيد نجاح البرنامج. وطلبت الوفود الى الصندوق تحديد المانحين الرئيسيين في كل بلد في الميدان السكاني؛ وملاحظة ما اذا كان التنسيق داخل البلد فعالا؛ ووصف دور الصندوق للتنسيق فيما بين المانحين في البلد.

٣ - وأثنى الوفد الآخر على الهيكل العام ومضمون البرامج القطرية ككل. وقالت إن وفدها كان يود أن تكون البرامج أكثر اتساما بالتحليلية وموجهة نحو حل المشاكل في نهجها، وأن تركز بدرجة أكبر على قيود تنفيذ البرامج، وأن تناقش الاستراتيجيات التي ترمي الى تسهيل نجاح البرنامج في كل قطر، وأن تبين كيفية ارتباط البرنامج بولاية وسياسة الصندوق.

افريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى

٤ - أدلى مدير شعبة افريقيا ببيان عام استهلالي بشأن البرامج القطرية الـ ١١ التي قدمت من أجل المنطقة الاقليمية. واشار الى أنه تم وضع البرامج طبقا للاحتياجات التي حددتها الحكومات المعنية ووفقا للمجالات ذات الأولوية المحددة في الاستراتيجية المتعلقة بالمساعدة المقدمة من الصندوق الى افريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى، كما وردت في الوثيقة DP/1987/37 ووافق عليها المجلس في المقرر ٨٧/٣٠.

٥ - وأدلى وفدان بتعليقات عامة بشأن البرامج القطرية الـ ١١ لافريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى والتي قُدمت الى المجلس. وأثنى أحد الوفدين على الصندوق لاضطلاعه بمهمة التنسيق مع الفاعلين الآخرين في المنطقة الاقليمية، ولاسيما مع البنك الدولي ومصرف التنمية الافريقي. وقدم التهنئة الى الصندوق للطريقة التي أقنع بها هذه المنظمات لأخذ السكان في الاعتبار في برامجها. بيد أنه أعرب عن قلقه لأن أهداف بعض البرامج لم تكن واقعية. وأشار الى أن من مسؤولية الصندوق مساعدة الحكومات على تحديد أهداف واقعية وقابلة للتحقيق. وشجع الصندوق على الاستخدام الأكبر للخبرة الوطنية والاقليمية، خاصة تلك المتوفرة في اللجنة الاقتصادية لافريقيا ومركز البحوث التطبيقية المعني بالسكان والتنمية. وقال إن وفده شعر بالارتياح لأنه رأى أن العديد من البرامج القطرية للصندوق قد ذهبت الى مدى أبعد من مجرد تقديم خدمات تنظيم الأسرة وعالجت المسألة السكانية في افريقيا بجميع أبعادها.

٦ - وتساءل الوفد الآخر عما اذا كانت البرامج القطرية التي قدمها الصندوق قد تأثرت بالانخفاض الأخير في موارد الصندوق في المنطقة الاقليمية. وتساءل عما يعتزم الصندوق عمله لضمان عدم تعرض البرامج في افريقيا للمزيد من العقبات. وسرد المصاعب العديدة التي واجهتها معظم البلدان في المنطقة فيما يتعلق بالموارد والبنية التحتية وناشد المانحين زيادة مساعدتهم للبلدان في المنطقة الاقليمية.

٧ - وأجاب مدير شعبة افريقيا بأن الانخفاض في الموارد كان عاملا حرجا بالنسبة لجميع البرامج في المنطقة الاقليمية. بيد أن الصندوق حاول معالجة هذه المشكلة بالسعي للحصول على أموال اضافية من الموارد الخارجة عن الميزانية، وعلى سبيل المثال من خلال ترتيبات متعددة الأطراف وثنائية تتعلق بأنشطة محددة. وأقر بأن أهداف بعض البرامج كانت طموحة بعض الشيء، ولكنه أشار الى أن هذه الأهداف كانت تقوم عادة على أساس تلك التي حددتها الحكومات بنفسها. وحقيقة أن الحكومات الافريقية قد حددت أهدافا ديموغرافية تعتبر في حد ذاتها إنجازا كبيرا، نظرا لأن معظم الحكومات في المنطقة الاقليمية كانت تمانع بشدة في أن تقدم على ذلك حتي وقت قريب جدا.

٨ - وعرض المدير بعد ذلك كل برنامج من البرامج القطرية الـ ١١ بصورة منفصلة.

جمهورية افريقيا الوسطى

٩ - اقترح صندوق الأمم المتحدة للسكان برنامجا سكانيا شاملا مدته أربع سنوات بمبلغ ٤,٦ مليون دولار، منها ٣,٦ مليون دولار سيتم برمجتها من الموارد العادية. وسيسعى الصندوق الى توفير المليون دولار المتبقي من مجموعة من المصادر، بما في ذلك مصادر متعددة الأطراف وثنائية.

١٠ - والأهداف الرئيسية للبرنامج المقترح هي: (أ) خفض معدل اعتلال ووفيات الرضع والأمهات، أساسا من خلال زيادة استخدام الأساليب الفعالة لتنظيم الأسرة؛ (ب) وقف انتشار الاصابة بالعقم وخفض نسبته؛ (ج) توعية السكان، ولا سيما المراهقين، بأهمية الأبوة المسؤولة والمباعدة الفعالة بين المواليد؛ (د) تحسين مركز وحالة المرأة وزيادة مشاركتها في التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلد من خلال، ضمن أشياء أخرى، التنفيذ الفعال لأنشطة برنامج صحة الأم والطفل وتنظيم الأسرة.

١١ - وعلقت وفود عديدة على البرنامج المقترح. وتساءل أحد الوفود لماذا ركز البرنامج فقط على الأجزاء الغربية والجنوبية من البلد وليس على البلد بأكمله. وتساءل أيضا عما اذا كانت الوكالات الآخرى ستغطي بقية البلد وكيف خطط الصندوق لتنسيق أنشطته معها. وبعد أن لاحظ وفد آخر أن الصندوق لديه مشاكل مع وكالة منفذة في دورته السابقة للمساعدة، تساءل عما إذا كانت هذه الوكالة ستشارك في البرنامج الجديد. ورحّب بتأكيد البرنامج على التعاون مع المنظمات الأخرى العاملة في البلد وتساءل في هذا الصدد عما تضطلع به اليونيسيف في مجال برنامج صحة الأم والطفل وتنظيم الأسرة وما هو المدخل الذي سيحصل عليه الصندوق في أنشطته. واختتم بالتساؤل عما اذا كان الصندوق يعتزم تقديم إعانة مالية الى مرتبات الموظفين الوطنيين كوسيلة لحفزهم.

١٢ - وأجاب مدير شعبة افريقيا بأن الصندوق ليس لديه موارد لتغطية البلد بأكمله ببرنامجه. ولذلك كان يتعين على الصندوق التركيز على تحسين تقديم الخدمات في مناطق مختارة من البلد. وفي المستقبل، يمكن تمديد هذه الخدمات تدريجيا الى بقية البلد. وذكر أن الصندوق لن يستعين بالوكالة المنفذة المشار اليها في

البرنامج المقترح، ولكنه سيستكشف بدلا من ذلك وسائل أخرى لتنفيذ الأنشطة المدعومة من الصندوق، بما في ذلك التنفيذ الوطني. وأشار المدير الى أن الصندوق سيستعين بشبكة تقديم الخدمات الخاصة ببرنامج اليونيسيف للتحصين الموسع لتقديم خدمات تنظيم الأسرة. وقد امتدت شبكة برنامج التحصين الموسع الى المستوى الشعبي ولذلك فهي مثالية لبلوغ المقيمين في المناطق الريفية. وفيما يتعلق بمسألة تقديم إعانة مالية لمرتبات الموظفين الوطنيين، أشار نائب المديرة التنفيذية للصندوق (البرنامج) الى أن الصندوق لا يقدم، كمسألة تدخل في إطار السياسة العامة، مدفوعات تكميلية لمرتبات الموظفين الحكوميين. وأشار كذلك الى أن الصندوق يعمل بصورة وثيقة مع المنظمات الشريكة في الفريق الاستشاري المشترك المعني بالسياسات للتوصية بجدول مرتبات موحد لجميع الموظفين الحكوميين العاملين مع المنظمات الخمس الشريكة.

١٣ - وأوصت اللجنة الدائمة بأن يوافق مجلس الادارة على البرنامج القطري الثالث للصندوق الخاص بجمهورية افريقيا الوسطى (DP/FPA/CP/126).

كوت ديفوار

١٤ - اقترح صندوق الأمم المتحدة للسكان برنامجا سكانيا مدته أربع سنوات بمبلغ ٥,٦ مليون دولار، منها ٤,٩ مليون دولار سيتم برمجتها من الموارد العادية للصندوق. وسيسعى الصندوق الى توفير الـ ٠٠٠ ٧٠٠ دولار المتبقية من مجموعة من المصادر، بما في ذلك موارد من مصادر متعددة الأطراف وثنائية.

١٥ - وتتمثل أهداف البرنامج في: (أ) مساعدة وزارة الصحة والحماية الاجتماعية في وضع برنامج وطني لصحة الأم والطفل وتنظيم الأسرة ومساعدتها في تقديم خدمات تنظيم الأسرة؛ (ب) تعزيز القدرات التقنية لوزارة الاقتصاد والمالية والتخطيط لإدماج العوامل السكانية في البرنامج الإنمائي ومساعدتها في تحديد العناصر الأساسية لسياسة سكانية؛ (ج) مواصلة الأنشطة التي تهدف الى تحسين مستوى معيشة المرأة في كوت ديفوار.

١٦ - وأشار أحد المندوبين الى أنه يبدو أن برنامج الصندوق قد صُمم خصيصا للاعتماد على عناصر يدعمها مانحون آخرون، وأبرزها جهود مساعدة الحكومات في وضع برنامج وطني لصحة الأم والطفل وتنظيم الأسرة. بيد أنه أشار الى أن البرنامج لم يشر على وجه الخصوص الى وسائل منع الحمل، بالرغم من أنه يعتزم تقديم المساعدة لتجديد وتجهيز وإمداد ٢٠ مستشفى وعيادة ريفية للولادة. وطلب من الصندوق لذلك توضيح ما اذا كانت وسائل منع الحمل ستكون ضمن المواد التي ستزود بها هذه العيادات.

١٧ - وأكد مدير شعبة افريقيا أنه سيتم في الواقع تزويد العيادات بوسائل منع الحمل.

١٨ - وأوصت اللجنة الدائمة بأن يوافق مجلس الادارة على البرنامج القطري للصندوق الخاص بكوت ديفوار (DP/FPA/CP/131).

غينيا الاستوائية

١٩ - اقترح صندوق الأمم المتحدة للسكان برنامجا شاملا مدته خمس سنوات تبلغ تكلفته ٥,٣٥ ملايين دولار، سيبرمج منها مبلغ ٢,٦٥ مليون دولار من الموارد العادية للصندوق. وسيسعى الصندوق الى تدبير المبلغ المتبقي وقدره ٠٠٠ ٧٠٠ دولار من مجموعة من المصادر، بما في ذلك الموارد المتعددة الأطراف والثنائية.

٢٠ - وأهداف البرنامج المقترح هي كما يلي: (أ) القيام، على أساس تجريبي، بإدراج الأمومة المأمونة، بما في ذلك المباعدة بين الولادات، في مراكز صحة الأم والطفل في باتا ومالابو، وزيادة معدل انتشار ممارسة منع الحمل الى ٥ في المائة في هاتين المنطقتين؛ و (ب) تشجيع الحكومة على اعتماد قانون أكثر تحررا بشأن تنظيم الأسرة؛ و (ج) صياغة وتنفيذ برنامج وطني للاعلام والتثقيف والاتصال بشأن السكان والقضايا ذات الصلة؛ و (د) تحسين رفاه المرأة في اطار دوريها التناسلي والانتاجي.

٢١ - وعلقت عدة وفود على البرنامج المقترح. وقد أبدى أحدها قلقه من أن أهداف البرنامج تتسم بالغموض والعمومية، وصعوبة القياس الكمي، والافراط في الطموح. ومن ثم أوصى ذلك الوفد بأن تعاد صياغة البرنامج لإدراج أهداف أكثر واقعية وتحديدا وقابلية للقياس الكمي. ولاحظ الوفد كذلك أن الجهاز الصحي في البلد لا يوجد له هيكل مركزي قادر على توحيد وتنسيق الاجراءات التي تتخذها الوكالات المختلفة وتوفير هيكل مرجعي استراتيجي لها. ووجه وفد آخر سؤالا أكثر عمومية بشأن تواتر وطبيعة متطلبات الإبلاغ الخاصة بالصندوق. وتساءل الوفد أيضا عن ماهية الدور الذي ستؤديه أفرقة الدعم القطري التابعة للصندوق في عملية الإبلاغ هذه.

٢٢ - وأوضح نائب المدير التنفيذي (البرنامج) أن المكاتب الميدانية التابعة للصندوق تجري كل سنة استعراضا ثلاثيا لكل مشروع. ويشمل المشتركون في ذلك ممثلين من الصندوق والحكومة والوكالة المنفذة. وتجري بعد ذلك دراسة التقرير الناتج عن هذه العملية بشأن كل مشروع من جانب موظفي الصندوق، في كل من الميدان ومقر الصندوق، وتعديل المشروع حسب الاقتضاء. أما أفرقة الدعم القطري فتشارك بالطبع في بعض العمليات المنتقاة للاستعراض الثلاثي، بغرض تقديم الدعم التقني اللازم للمديرين القطريين التابعين للصندوق وكفالة التغذية المرتدة الفعالة لتلك الأفرقة. وفيما يتعلق بالتوصية بإعادة صياغة البرنامج، أوضح مدير شعبة افريقيا أن أي اجراء من هذا القبيل سيؤدي الى تأخير صياغة المشاريع لمدة عام كامل. وقد أجرى الصندوق حصرا للاحتياجات ووضع خطة للعمل بناء على ذلك. واعادة صياغة البرنامج ستؤخر تنفيذ خطة العمل تلك، ومن ثم ستؤخر انجاز خدمات وجهود اعلامية حيوية في مجال تنظيم الأسرة، الى جانب أشياء أخرى.

٢٣ - وأوصت اللجنة الدائمة بأن يوافق مجلس الادارة على البرنامج القطري الثاني لغينيا الاستوائية، التابع لصندوق الأمم المتحدة للسكان (DP/FPA/CP/129) رهنا بالنتائج والتوصيات التي سيتضمنها تقرير مؤقت يبرز التقدم الذي أحرزه البرنامج، من المقرر تقديمه الى مجلس الادارة في دورته الحادية والأربعين (١٩٩٤).

مدغشقر

٢٤ - اقترح صندوق الأمم المتحدة للسكان برنامجا سكانيا شاملا مدته خمس سنوات تبلغ تكلفته ٧ ملايين دولار، سيبرمج منها مبلغ ٥ ملايين دولار من الموارد العادية للصندوق. وسيسعى الصندوق الى تدبير المبلغ المتبقي وقدره مليونا دولار من مجموعة من المصادر، بما في ذلك المصادر المتعددة الأطراف والثنائية.

٢٥ - والأهداف المحددة للبرنامج هي كما يلي: (أ) تخفيض معدلات وفيات الأمهات والأطفال بنسبة ٢٥ في المائة عن طريق توسيع امكانية الحصول على الخدمات المتكاملة لصحة الأم والطفل وتنظيم الأسرة؛ و (ب) زيادة التغطية بأنشطة تنظيم الأسرة وزيادة معدل انتشار ممارسة منع الحمل من ٣ في المائة في عام ١٩٩٢ الى ١٤ في المائة في عام ١٩٩٧؛ و (ج) تحسين مركز المرأة ودورها في عملية التنمية عن طريق المساعدة في تصميم استراتيجية وبرنامج وطنيين للنهوض بالمرأة؛ و (د) تعزيز المعرفة بالمؤشرات الديموغرافية لأغراض التخطيط والتقييم.

٢٦ - وعلقت عدة وفود على البرنامج المقترح. وأثنى أحدها على الصندوق لما يضطلع به من أعمال في مجال إثارة الوعي لدى البرلمانيين بالحاجة الى اعتماد سياسة سكانية. بيد أن الوفد أعرب عن قلقه من أن البرنامج لا يضع في الاعتبار بالقدر الكافي الاختلافات التي يتسم بها البلد على الصعيد دون الإقليمي ولا يتناول الحالة الفريدة للمرأة الملغاشية. وذكر الوفد كذلك أن المشكلة الرئيسية في مجال الإمداد بوسائل منع الحمل هي مشكلة التوزيع. كما لاحظ الوفد أن التنسيق يمثل مشكلة رئيسية في مدغشقر. واقترح وفد آخر الاستعانة بالمنظمات غير الحكومية بوصفها بديلا للبرامج الحكومية، لاسيما وأن الحكومة صادفت صعوبة في الماضي في برمجة الاعتمادات السكانية.

٢٧ - ووافق مدير شعبة افريقيا على أن التنسيق لا يزال يفتقر الى الفعالية على الرغم من الجهود الكبيرة التي يبذلها الصندوق وآخرون لتحسينه. بيد أن الصندوق متفائل بأن انشاء لجنة التنسيق التقنية المشتركة بين الوزارات، وفقا لما يقضي به البرنامج المقترح، سيؤدي الى تحسين التنسيق بين أنشطة البرنامج. وأعرب المدير عن موافقته أيضا فيما يتعلق بالتنوع الذي تتسم به مدغشقر على الصعيد دون الإقليمي والحالة الفريدة للمرأة الملغاشية. وقال إن هذا هو ما يجعل الصندوق يستعين بباحثة مرموقة متخصصة في شؤون المرأة الملغاشية لتصميم الاستراتيجية المتعلقة بقطاع المرأة والسكان والتنمية. ووافق المدير كذلك على أن توزيع وسائل منع الحمل يمثل مشكلة خطيرة. ومن ثم فإن الصندوق يعتزم استخدام مرافق التوزيع الخاصة بمنظمات أخرى، خصوصا في المقاطعات. وذكر أن الصندوق يرحب بالاقتراح الداعي

الى زيادة الاستعانة بالمنظمات غير الحكومية بوصفها وكالات للتنفيذ، ولكنه يفضل اتباع نهج تكاملي يشمل الاستعانة بالمنظمات الحكومية وغير الحكومية معا.

٢٨ - وأوصت اللجنة الدائمة بأن يوافق مجلس الإدارة على البرنامج القطري الثالث لمدغشقر، التابع لصندوق الأمم المتحدة للسكان (DP/FPA/CP/121).

مالي

٢٩ - اقترح صندوق الأمم المتحدة للسكان برنامجا سكانيا شاملا مدته أربع سنوات تبلغ تكلفته ٥,٢ ملايين دولار، سيبرمج منها مبلغ ٣,٢ ملايين دولار من الموارد العادية للصندوق. وسيسعى الصندوق الى تدبير المبلغ المتبقي وقدره مليونان من الدولارات من مجموعة من المصادر، بما في ذلك الموارد المتعددة الأطراف والثنائية.

٣٠ - والأهداف المباشرة للبرنامج المقترح هي كما يلي: (أ) المساعدة على تخفيض معدل الزيادة السكانية عن طريق تشجيع تنظيم الأسرة؛ و (ب) تخفيض معدلات وفيات الأمهات والرضع؛ و (ج) مساعدة الحكومة في صياغة وتنفيذ استراتيجية لتعزيز ادماج المرأة في عملية التنمية؛ و (د) توفير بيانات دقيقة بشأن الوفيات والهجرة لأغراض التخطيط الإنمائي الوطني.

٣١ - ورأى أحد الوفود أن ما تم مؤخرا من تنصيب حكومة ديمقراطية في مالي سيعزز الدور الذي يضطلع به الصندوق في مجال الدعوة. وتساءل ذلك الوفد عن السبب في عدم ذكر ذلك في الوثيقة. وطلب الوفد أيضا مزيدا من المعلومات عن الكيفية التي يعتزم بها الصندوق الاستعانة بمركز الأبحاث التطبيقية المتعلقة بالسكان والتنمية في البرنامج المقترح وعن تجربة الصندوق فيما يتعلق بأمانة الدولة المختصة بالنهوض بالمرأة. ولاحظ الوفد أن الأهداف المحددة في مجال صحة الأم والطفل وتنظيم الأسرة لا تبدو واقعية تماما.

٣٢ - وأعرب مدير شعبة افريقيا عن موافقته على أن تنصيب حكومة ديمقراطية سيعزز الدور الذي يضطلع به الصندوق في مجال الدعوة. وقال إن إغفال هذه النقطة هو من قبيل السهو. وسيواصل الصندوق الاستعانة بمركز الأبحاث التطبيقية المتعلقة بالسكان والتنمية في أنشطة منتقاة في مجالي صحة الأم والطفل وتنظيم الأسرة وتعداد السكان. أما تجربة الصندوق مع أمانة الدولة المختصة بالنهوض بالمرأة فهي تجربة ايجابية تماما. وقد أجرت الأمانة دراسة مهمة بشأن حالة المرأة في مالي فضلا عن دراسة بشأن ختان الإناث، اتخذت فيما بعد موضوعا لحلقة دراسية نظمتها الأمانة. بيد أن الصندوق يعمل جاهدا بوجه عام على الاستعانة بجميع المنظمات النسائية في توزيع وسائل منع الحمل على صعيد القواعد الشعبية. وأشار مدير شعبة افريقيا الى أن الأهداف المحددة في مجال صحة الأم والطفل وتنظيم الأسرة أهداف طموحة، ولكن تحقيقها ممكن إذا بذل ما يقتضيه ذلك من جهود كبيرة.

٣٣ - وأوصت اللجنة الدائمة بأن يوافق مجلس الإدارة على البرنامج القطري الثالث لمالي، التابع لصندوق الأمم المتحدة للسكان (DP/FPA/CP/130).

رواندا

٣٤ - اقترح صندوق الأمم المتحدة للسكان برنامجا سكانيا شاملا مدته خمس سنوات تبلغ تكلفته ٧ ملايين دولار، سيبرمج منها مبلغ ٤,٥ ملايين دولار من الموارد العادية للصندوق. وسيسعى الصندوق الى تدبير المبلغ المتبقي وقدره ٢,٥ مليون دولار من مجموعة من المصادر، بما في ذلك الموارد المتعددة الأطراف والثنائية.

٣٥ - والأهداف المحددة للبرنامج هي مساعدة الحكومة في تخفيض معدل الزيادة السكانية من ٣,٤ في المائة الى ٢,٨ في المائة عن طريق زيادة معدل انتشار ممارسة منع الحمل من ١٢ في المائة الى ٢٨ في المائة وعن طريق خفض معدل الانقطاع عن ممارسة منع الحمل بنسبة ٥٠ في المائة وخفض معدل الخصوبة الاجمالي من ٧,٩ الى ٦,٢ أطفال للمرأة الواحدة.

٣٦ - وعلقت عدة وفود على البرنامج المقترح. وأعرب وفدان عن القلق بشأن الحالة السياسية الراهنة في البلد وسألا عن السبب في أن البرنامج لم يأخذ هذا في الحسبان بالقدر الكافي. واستفسر أحدهما في هذا الصدد عما إن كان الصندوق قد نظر في وضع مبلغ أكبر كثيرا في احتياطي للبرنامج، كما فعل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مؤخرا في برنامجه الخاص برواندا. وحدد أحد الوفود ثلاثة مجالات يبدو أنها أغفلت في البرنامج هي: وضع استراتيجية للمرأة، وهو أمر كان ينبغي أن يحظى بالأولوية؛ وانتشار فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الايدز) وأهمية الرفالات كتدبير وقائي؛ والاحتياجات الخاصة للمراهقين. وسأل وفد آخر عن السبب في عدم تشجيع الصندوق للحكومة على اعتماد أهداف أكثر واقعية وقابلية للتحقيق في السياسة السكانية الوطنية التي اعتمدتها في عام ١٩٩٠. ولاحظ هذا الوفد نفسه أن البرنامج القطري لا يبدو أنه يعالج المشاكل الفريدة لرواند ومن ثم تساءل على صعيد أكثر عمومية عما إن كان هناك إفراط في التوحيد في برامج الصندوق.

٣٧ - وذكر مدير شعبة افريقيا أن الصندوق قد شجع الحكومة بالفعل على تنقيح أهداف سياستها الوطنية في اتجاه التخفيض، وقد فعلت ذلك. وسيواصل الصندوق حواره مع الحكومة في هذا الصدد، وإن كان يشعر بالارتياح لجهود الحكومة في مجال تحديد الأهداف. وذكر كذلك أن الصندوق قد صاغ البرنامج على نحو يكفل تقليل آثار الحالة السياسية الراهنة الى أدنى حد ممكن. مركزا أنشطته في ثلاثة مقاطعات يشيع فيها السلم بدرجة أو أخرى. وأعرب عن موافقة الصندوق على أن البرنامج ينبغي أن يولي مزيدا من الاهتمام لفيروس نقص المناعة البشرية/الايدز وللمراهقين، وأكد للجنة أن الصندوق سيتخذ تدابير ترمي الى تعزيز المساعدة المقدمة من الصندوق في هذين المجالين. وفيما يتعلق بالملاحظة التي مؤداها أن البرنامج لا يبدو أنه يعالج المشاكل الفريدة لرواندا، ذكر مدير شعبة افريقيا اللجنة بأن البرنامج قائم على أساس نتائج

وتوصيات بعثة تابعة للصندوق لاستعراض البرامج ووضع الاستراتيجيات قامت بزيارة البلد في نيسان/ابريل ١٩٩٢. كما أن البرنامج أخذ في الاعتبار المدخلات المقدمة من الشركاء الرئيسيين المتعاونين مع الصندوق، بما في ذلك البنك الدولي، ووكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والوكالة الألمانية للتعاون التقني، ومنظمات غير حكومية شتى.

٣٨ - وأوصت اللجنة الدائمة بأن يوافق مجلس الإدارة على البرنامج القطري الثالث لرواندا، التابع لصندوق الأمم المتحدة للسكان (DP/FPA/CP/127) رهنا بما سيرد من نتائج وتوصيات في تقرير مؤقت يبرز التقدم الذي أحرزه البرنامج، من المقرر تقديمه الى مجلس الإدارة في دورته الحادية والأربعين (١٩٩٤).

سان تومي وبرينسيبي

٣٩ - اقترح صندوق الأمم المتحدة للسكان برنامجا سكانيا شاملا مدته أربع سنوات تبلغ تكلفته ١,٨ مليون دولار، سيبرمج منها مبلغ ١,٣ مليون دولار من الموارد العادية للصندوق. وسيسعى الصندوق الى تدبير المبلغ المتبقي وقدره ٥٠٠ ٠٠٠ دولار من مجموعة من المصادر، بما في ذلك الموارد المتعددة الأطراف والثنائية.

٤٠ - والأهداف المباشرة للبرنامج المقترح هي، في جملة أمور، كما يلي: (أ) زيادة معدل انتشار ممارسات منع الحمل الحديثة من ٧,٦ في المائة الى ٢٠ في المائة؛ و (ب) التوسع في توفير الخدمات المتكاملة لصحة الأم والطفل وتنظيم الأسرة في المناطق الريفية للفئات السكانية المستهدفة؛ و (ج) خفض عدد حالات الإجهاض؛ و (د) تعزيز القدرة الوطنية على إدارة البرنامج الوطني لصحة الأم والطفل وتنظيم الأسرة؛ و (هـ) المساعدة في تحسين صحة المرأة عن طريق أنشطة الإعلام والتثقيف والاتصال وأنشطة صحة الأم والطفل وتنظيم الأسرة؛ و (و) إدخال التثقيف السكاني والتثقيف المتعلق بالحياة الأسرية في النظام المدرسي الرسمي.

٤١ - ولاحظ أحد الوفود أن المدير القطري التابع للصندوق ليس مقيما في البلد، وسأل من ثم عن الكيفية التي يعتزم بها الصندوق تنسيق برنامجه، وبخاصة مع شريكاته من المنظمات في الفريق الاستشاري المشترك المعني بالسياسات ومع منظمة الصحة العالمية. وسأل ذلك الوفد أيضا عن النسبة المئوية من السكان المشمولة بخدمات تنظيم الأسرة.

٤٢ - وأوضح مدير شعبة افريقيا أن المدير القطري التابع للصندوق مقيم في أنغولا ويقوم بزيارات دورية لسان تومي وبرينسيبي كجزء من مسؤوليته الرسمية. وخلال تلك الزيارات، يتشاور المدير القطري بصفة منتظمة مع الممثلين المعنيين للحكومة والوكالات بهدف التنسيق بين أنشطة تلك الجهات. ويقوم المدير

القطري بعد ذلك بتقديم الإفادة اللازمة للممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الذي يتولى أيضا مهمة ممثل صندوق الأمم المتحدة للسكان في الميدان. وقال مدير شعبة افريقيا إنه لا يتوفر لديه الرقم الدقيق لنسبة التغطية بخدمات تنظيم الأسرة، ولكنه وعد بتقديم هذا الرقم فور انتهاء الدورة.

٤٣ - وأوصت اللجنة الدائمة بأن يوافق مجلس الإدارة على البرنامج القطري الثاني لسان تومي وبرينسيبي، التابع لصندوق الأمم المتحدة للسكان (DP/FPA/CP/125).

- - - - -